

ما هي التسمية السليمة؟

جاكي بولوك

تزداد مؤسسية تنميط الأشخاص المنتقلين. فرما يسمون «العمال المهاجرين» أو «اللاجئين» أو «الأشخاص المتأجر بهم». لكن تقاوم الخبرات الحياتية للأفراد التصنيف المبسط.

توضّح الحدود بين الشخص المتأجر به والشخص المُهرَّب واللاجئ والمهاجر المؤثّق والمهاجر غير المؤثّق بشكل جاد في المعاهدات الدولية والقانون والسياسات المحلية، لكن قد تنطوي على ذلك أيضاً حقيقة أن حياة الأشخاص هي أكثر تعقيداً من صفة واحدة.

يعزي العمال المهاجرين من بورما في تايلاند سبب هجرتهم إلى أسباب اقتصادية، لكنهم أيضاً سيبحثون الطبيعة الأقل عمقاً والقومية للدكتاتورية العسكرية والظاهرة بسرعة كسبب جذري للفقر والهجرة. ويمكنهم العودة لديارهم لكنهم يجدون من الصعوبة العيش إن فعلوا ذلك.

ويستخدم هؤلاء المهاجرين الاقتصاديين الوسطاء للوصول إلى الحدود التايلاندية البورمية من أجل تجنّب الأتغام الأرضية ونقاط التفتيش، ثم يستخدمون الوسطاء في تايلاند لإيجاد العمل لأنهم بدون الوثائق لا يمكنهم السفر داخل البلاد. ويجدون الوظائف التي تتضمن العمل لمدة ١٠ ساعات يومياً في مصانع الملابس كعمال محليين وفي الأعمال اليدوية. ويتلقى هؤلاء من ٢ إلى ٤ دولار يومياً (في حين أن الحد الأدنى القانوني هو من ٥ إلى ٧ دولار يومياً) ويهددون بالتهجير إذا رفَعوا أي مطالب بحقوقهم. فهل ارتكب هؤلاء المهاجرين جريمة التهريب وبذلك يستحقون العقاب والطرْد أم أنهم ضحايا الاتجار وبذلك يستحقون الحماية والتعويض؟ أم يتعين احترامهم كأشخاص مسؤولين عن حياتهم الخاصة وعيش مجتمعاتهم؟

ولن يستطيع القانون الدولي الاستجابة بفعالية مع المجموعات غير المنتهية لخبرات المهاجرين عندما لا يتم التعامل مع القضايا الجذرية، وعندما تخلق بعض الاستجابات بد ذاتها فئات جديدة للأفراد. ويقوم بذلك من يصلون عبر القوارب المتهالكة في المياه غير الآمنة لأنهم مستبعدون من الطرق العادية والوسائل القانونية للسفر. مقاومة التصنيف.

نظراً لأنظمة الحماية القانونية المختلفة للاجئين والأشخاص المتأجر بهم والنقص العام أمام المهاجرين، تُعامل هذه المجموعات الثلاثة كما لو كانت معزل عن بعضها البعض. وهناك بالفعل مواقف وسياسات

وسيساعد تجنب ثقافة التغاضي عن صور استغلال كافة العمال المهاجرين على ضمان ظروف العمل المناسبة والكرامة، وسيتمكن أيضاً تحرير الأشخاص المتأجر بهم من الاستغلال. فإذا أبلغ أحد العمال المهاجرين عن أية صور للاستغلال أو الإساءة دون الخوف من التداعيات. وسيجد أصحاب العمل أنه من الصعب الاتجار بالمهاجرين أو الإساءة إليهم، وستتحسن ظروف العمل. وسيكون للعمال المهاجرين المزيد من السلطة للمفاوضة لتحسين ظروفهم، مع علمهم أن أصحاب العمل لن يتمكنوا من استبدالهم بالعمالة القسرية. فإذا تم النظر إلى العمال المهاجرين على أنهم عوامل هامة في الحرب ضد الاتجار، بل يتعين الاعتراف بهم ودعمهم من قبل الجماعات المناهضة للاتجار، بالإضافة إلى الجماعات المدافعة عن حقوق المهاجرين.

الجماعات المدافعة عن حقوق المهاجرين

في تايلاند، تعمل شبكة نسوية تطلق على نفسها اسم «التبادل النسائي»^٢ على جمع النساء المهاجرات من كافة الخلفيات والإثنيات والوظائف، بما في ذلك العمال اليدويين ونشطاء العمل والمعتقلين السياسيين والعاهرات واللاجئين ونشطاء حقوق الإنسان. وهن يلتقن شهرياً في عدد من المواقع المحاذية للحدود من أجل كسر الحواجز التي خلقتها التصنيفات المختلفة؛ وذلك بغرض تنمية الوحدة ووضع إستراتيجية جماعية لطرق تعزيز حقوقهن.

واليوم، هناك ضغط على جماعات الحقوق من أجل تعريف مواضعها الجغرافية وتعيين حدودها، حيث تحدد الجماعات المناهضة للاتجار وجماعات اللاجئين والمهاجرين رسائلها الخاصة وخدماتها ودعمها. وتتفاعل الحكومات والسكان المحليين بشكل مختلف مع كل واحدة من هذه الجماعات. وفي أحسن الأحوال، يتم التسامح مع جماعات المهاجرين، وفي أسوأ الظروف، يتم حظرها من قبل دول المنشأ. ولا ترغب الدول «العاجزة» على إظهار هذا العجز، إذ أن الهجرة هي نتيجة مباشرة لصور الفشل الاجتماعي والاقتصادي، وهم يفضلون إخفاؤها.

ولا يمكن لجماعات حقوق المهاجرين المؤسسة في تايلاند إنشاء منظمات مماثلة في دولة المنشأ بغرض توعية المهاجرين بحقوقهم قبل المغادرة، حيث تم تجاهل هجرة ملايين من المواطنين البورميين خلال العشرين عاماً الماضية من قبل النظام، واضطر

تعمل على عزلهم، ففي تايلاند، لا يُسمح للاجئين المُعترف بهم والبالغ عددهم ١٤٠٠٠٠ من بورما والذين يعيشون في المخيمات بمحاذاة الحدود التايلاندية البورمية بمغادرة المخيمات، وبذلك لا يتفاعلون مع أي من العمال المهاجرين من بورما أو السكان المحليين التايلانديين. وحالياً، يعيش حوالي اثنين مليون عامل بورمي مهاجر في تايلاند ويعملون بها، بل ويُشجَعون على العيش في مواقع عملهم. كما يحيا عمال المصانع في المدن السكنية، حيث يحصل مئات العاملين على مساحة حصرية وحيث تُغلق البوابات بإحكام مع متابعة أحد حراس الأمن بالإشراف اليقظ على عدم دخول الغرباء إلى المجمع. ويعيش عمال الإنشاءات في الأكواخ في ظل القصور الفخمة التي يبنونها. ويُقيد الأشخاص المتأجر بهم في تنظيف المنازل الخاصة المعزولة والطبخ أو تحت الطلب المستمر من جانب أرباب العمل المتعسفين أو تحت الظروف الفظيعة على قوارب الصيد. وكلا الفئتين من المهاجرين معزولتان عن بعضهما البعض ومنفصلتان عن المجتمع المحلي.

لكن، وعلى الرغم من هذا الإبعاد، يتحرك العمال المهاجرين واللاجئين والأشخاص المتأجر بهم والمهريين في بعض الأحيان معاً. وقد أماطت الغارة التي شنّها المسؤولون المناهضون للاتجار لمصنع تعبئة الأطعمة البحرية في تايلاند اللثام عن السكان الناهون في دعوات السقف للأشخاص المتأجر بهم في حين عاش العمال الآخرين في المصنع في منطقة أخرى. وقد يكون بيوت الدعارة العاهرات اللاتي يأتين للعمل ويغادرون إلى منازلهم وهناك مجموعة متواجدة باستمرار حتى وإن أردن المغادرة. ويعلم العمال المهاجرين إذا كان هناك ضحايا متأجر بهم بينهم، وإذا مُنح المهاجرين الحماية والضمانات أنهم لن يخسروا وضعهم القانوني أو يتم تهجيرهم، فقد يكون العمال المهاجرين لاعبين أساسيين في التعامل مع موضوع الاتجار. وللاستشهاد بمثال قريب، وفي ٢٤ يناير ٢٠١١، نشرت «بانكوك بوست» قصة حول كيفية إبلاغ عمال المهاجرين البورميين عن مصير رجل أوكراني الذي، كما يبدو، تم احتجازه في حالة استعباد في مصنع في بانكوك لمدة ١٤ عام. كما اعتنى به العمال المهاجرين الذين عملوا في المصنع، وعندما تركوا المصنع، كتبوا إلى أسرته وأخذوا مسؤولي السفارة إلى المصنع لتحريره.



جون هولم www.jobhulme.net jphulme@yahoo.com

جزء من حياة العديد من الأشخاص. وعليهم الانضمام للاتحادات والعمال المحليين للاحتجاج على استغلال العمال البيرويين وعمال الخدمات المنزلية. ويجب أن يبدأ المهاجرين من العمال واللاجئين والأشخاص المتأجرون بهم والجماعات الداعمة لهم على إثارة التسميات المخصصة للأفراد والتي تعكس جانباً وتوقيتاً بسيطاً من حياة الفرد.

جاكي بولوك (jackiezaw@gmail.com) هي مدير مؤسسة إم إيه بي، وهي منظمة تايلاندية غير حكومية، تهدف إلى تعزيز حقوق العمال البورميين المهاجرين (<http://www.mapfoundationcm.org>). تم اقتباس هذا المقال من مقال أطول، نُشر في أخبار التحالف الدولي ضد الاتجار بالنساء <http://tinyurl.com/GAATW-Alliance-News-July2010>

١. انظر: «فيما بعد زحام الاتجار: خلق مكان للنساء المتأجرات بهم» جاك بولوك، مجلة إيراوادي، فبراير 2001، العدد 9، رقم 2 http://www.irrawaddy.org/article.php?art_id=2140

٢. مدعومة من مؤسسة «إم إيه بي»

والوعد بمكافحة الاتجار من خلال فرض معايير المنع والمقاواة والحماية. وعلى العكس من العمالة القسرية، يسمح لهم إطار عمل مكافحة الاتجار بإلقاء اللوم على شخص آخر. كما أنه أيضاً يكافئ ما تقوم به الحكومات المتسلطة من تنفيذ القانون بالقوة والاعتقالات والحبس. علاوة على ذلك، فقد تنال هذه الأنظمة الثناء على الساحة الدولية عن طريق تناول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ومنها الاتجار، حيث تبعد خطة عمل الحقوق عن كونها أولوية بالنسبة لهم.

وتحتاج الجماعات المناهضة للمتاجرة وجماعات اللاجئين وحقوق المهاجرين إلى مواجهة هذا الرعب بشكل مستمر، هم في حاجة إلى الانضمام لصفوف من يكشفون الظروف المتسببة في إرغام الأفراد على مغادرة أوطانهم، سواء كان ذلك نتيجة انتهاك الحقوق الاقتصادية أو السياسية أو المدنية. وعليهم الاتحاد في معارضة الأنظمة المقيدة للهجرة، وذلك يزيد من مخاطر تعرض المهاجرين واللاجئين إلى خطر الوفاة والإساءة والاتجار. كما أنهم يحتاجون التعاون لمواجهة السياسات المستخدمة للتصنيف في تفريق الأفراد وعزلهم، والتي تجعل انعدام الأمن والمؤقتية

جميع المهاجرين إلى الرحيل دون أن يحملوا معهم أي وثائق. ومنذ أوائل عام ٢٠٠٩، وافق النظام على إصدار الوثائق (في شكل جواز سفر مؤقت، سار فقط حتى عبور الحدود إلى تايلاند) وذلك لبعض المهاجرين. لكن لم يكن ذلك إلا إجراءً إدارياً، ولم تكن هناك أي إجراءات مماثلة لتعليم المهاجرين وتمكينهم. كما يكشف اللاجئين أيضاً عن الفشل السياسي والمدني، وبذلك يعانون من ردة فعل مشابهة من حكومات دول المنشأ. ومن ناحية أخرى، تتلقى الجماعات المناهضة للاتجار الدعم والاعتراف الشعبي بعملها على الرغم من ملاقاتها في الغالب لمشكلة نقص التعاون الكامل من قبل السلطات المحلية التي قد تشارك في عمليات الاتجار.

إلا أن هناك استثناء واحد، وهو أن النظام العسكري في بورما يبدو وكأنه مرحب بالمناقشات والتغييرات حول مجموعة من المتأجرين معدومي الضمير أو حول استغلال مواطنيه في دولة أخرى. النظام الذي طالما تعسّف في استخدام الجمالين والجنود الأطفال وغير ذلك من صور العمل القسري دخل بحماس في مبادرة ميكونغ الوزارية المنسقة ضد الاتجار، بالإضافة إلى استضافة عدد من الاجتماعات